

ميزان المدفوعات

1-تعريف ميزان المدفوعات : يعرف ميزان المدفوعات لدولة معينة، بأنه عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة ويلاحظ من هذا التعريف ما يلي:

أ- تتطلب تسوية المعاملات الدولية، والتي ترتب حقوقا والالتزامات، معرفة مصادر واستخدامات النقد الأجنبي، ويمكن أن يتاح للدولة النقد الأجنبي من القيام بمعاملات عديدة أهمها، صادرات السلع والخدمات، تدفق رأس المال من الخارج فضلا عن التحويلات من جانب واحد كما تحتاج الدولة إلى النقد الأجنبي لدفع قيمة الواردات من السلع والخدمات، لتمويل تدفقات رأس المال للخارج فضلا عن التحويلات من جانب واحد.

ب- لا شأن لميزان المدفوعات الدولية بالمعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين في نفس الدولة، وإنما يهتم بالمعاملات الخارجية بين المقيمين في دولة معينة، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو هيئات حكومية، وبين المقيمين في الدول الأخرى.

ج - غالبا ما يكون المقيمون على إقليم دولة معينة، هم مواطنوا هذه الدولة، ويلاحظ أن السائحين الأجانب أو أعضاء البعثات الدراسية والدبلوماسية لا يعتبروا مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها، نظرا لان إقامتهم تكون عارضة، أما رجال الأعمال الذين يعيشون في الخارج اطول من فترة زمنية معينة (تحددها قوانين دولهم)، فيعتبروا كمقيمين في الدولة الأجنبية، وأخيرا فإن الشركات المتعددة الجنسية التي لها فروع في أماكن مختلفة، فهناك إتجاه لاعتبارها مقيمة في الدول الأجنبية التي تعمل في ظل قوانينها، أما إدارتها العليا فتتبع موطن الشركة الأم. ومن الجدير بالذكر أن التنظيمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) تعتبر أجنبية بغض النظر عن موقعها، بينما لا يكون مستخدموها كذلك.

د- يسجل ميزان المدفوعات الدولية، المعاملات التي تحدث خلال فترة زمنية معينة، تكون في الغالب سنة، وإن كانت بعض الدول تعد تقديرات لميزان مدفوعاتها لفترة تقل عن سنة مثل الولايات المتحدة (كل ثلاثة شهور)، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على إتخاذ الاجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام .

2- أهمية ميزان المدفوعات:

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملة المحلية.
- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف.... إلخ، وبالتالي فهو يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة ، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
- أداة هامة تساعد السلطات على تحديدهم السياسة المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العروض النقدية يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الإلتزامات.
- عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضاء تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق.
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد، بمعنى آخر يقيس ميزان المدفوعات درجة اندماج اقتصاد وطني معين مع الاقتصاد الدولي.

3- هيكل ميزان المدفوعات :

من الصعوبة حصر وتدوين المعاملات بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمس حسابات هي:

-الحساب الجاري يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

- أ- الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.
- ب- ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية... إلخ، ويسمى بميزان التجارة الغير منظورة .
- حساب التحويلات من طرف واحد: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات، وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة؛ لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:

- أ- رؤوس الأموال الطويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج؛
- ب- رؤوس الأموال القصيرة الأجل: والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل....إلخ.

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل، وتعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العام الخارجي.

-ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي: وهي تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من

الخارج، وفقا لقيمة هذا الفائض، والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن، وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.

- فقرة السهو والخطأ: هنا يقيد في هذا الحساب هامش الخطأ غير المبرر محاسبيا أو اقتصاديا، ويمثل نسبة مئوية هامشية تعكس الكفاءة والتحكم في الحسابات للدولة.

4-الفائض و العجز في ميزان المدفوعات:

ان ميزان المدفوعات ككل يجب أن يتوازن، بمعنى أن يتعادل محاسبيا الجانب المدين مع الجانب الدائن إذا أخذ في الاعتبار كافة البنود المدينة والدائنة مع إضافة بند السهو والخطأ.

لما كان ميزان المدفوعات يعتمد على نظام القيد المزدوج مما يشير إلى انه متوازن دائما من الناحية الحسابية، وهذا التعادل لجانبي الميزان ليس من شأنه اظهار اي شيء عن مركز الدولة الاقتصادي في الاقتصاد العالمي وإذا لم يكن للتوازن المحاسبي اي فائدة، ولذلك لابد ان تركز في التحليل على البنود الفردية في اقسام ميزان المدفوعات، وهنا لا توجد حتمية لكي يتوازن كل قسم لوحده على انفراد كما هو حال الميزان الكلي، وهذا وحده يفسر وصف الميزان على انه متوازن ام مختل اقتصاديا ومن خلال استخلاص اجزاء من حسابات الميزان ومقارنة جانبه المدين والدائن وعلية فان التوازن والاختلال الذي نحكم به على ميزان المدفوعات لدولة ما هو عندما ننظر الى بعض الموازين الفردية ولابد ان يكون هناك وصف اخر غير الوصف المحاسبي وهذا الوصف هو المفهوم الاقتصادي للتوازن أو الاختلال.

بشكل عام يمكن التمييز بين أربعة أشكال من الاختلال:

-الاختلال الطارئ: ويحدث مثلا في صادرات بلد ما على بعض السلع الزراعية الأساسية، وقد تحدث ضمن ذلك اختلالات موسمية سببها يعود الى حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والاضطرابات العالمية وغيرها.

-الاختلال الدوري: ويحدث لأسباب اختلاف حدوث الدورة الاقتصادية بين الدول أو الى اختلاف مرونة الطلب الداخلية على الاستيرادات دوليا. فمثلا لو افترضنا ان الدخل القومي للبلد A و B يتبع اتجاه الدورة الاقتصادية وان مرونة الطلب على الاستيرادات ثابتة ومتساوية، فأن التغيرات في الدخل الناجمة عن الدورة لن تؤثر على التوازن في ميزان المدفوعات، ولكن لو ان الدخل النقدي للبلد B ثابت على مدار الدورة، في حين ان دخل الدولة A يتبع في قلبه مسار الدورة، ولنفترض ايضا ان مرونة الطلب على

الاستيرادات متساوية لكلا البلدين والذي يترتب على كل ذلك ارتفاع حجم استيرادات البلد A و صادرات البلد B في حالة الرواج الاقتصادي وتنخفض عند الكساد، في حين ستبقى استيرادات الدولة B وصادرات البلد A ثابتة طيلة الدورة الاقتصادية.

-الاختلال الناتج عن مستوى الاسعار: يرجح اغلب الاقتصاديين ان تقلبات المستوى العام للأسعار هو سبب عن اغلب مشاكل المدفوعات الدولية ومن ثم اختلال ميزان المدفوعات، وحل مشكلة الاختلال هذه يكمن في ازالة الفجوة التضخمية وتعديل سعر الصرف، كذلك فإزالة الفجوة التضخمية تؤدي إلى تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات، فانخفاض الدخل يؤدي إلى خفض الطلب على الاستيرادات، وكذلك خفضه على السلع المحلية، وكل ذلك يوفر كمية أكبر من السلع المحلية للتصدير، كما ان خفض الاسعار محليا يضع البلد في ميزة تنافسية افضل في التجارة الخارجية، اذن كبح التضخم وتعديل سعر الصرف، قد يؤديان معا إلى التأثير على حركة المضاربة التي اسهمت في تقلبات سعر الصرف حيث يتم ايقاف ذلك ومن ثم التأثير على عودة رؤوس الأموال الوطنية .

-الاختلال البنوي: وينتج هذا النوع لعدة اسباب منها ضعف المقدرة الإنتاجية، ارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج، تدني المستوى الفني، اكتشاف البدائل الصناعية وتحول الطلب العالمي عن بعض المواد الأولية. هناك عدة تحليلات اوضحت لنا الآليات التي تحقق العودة الي التوازن في حدوث عجز او فائض في ميزان مدفوعات دولة ما وغالبا تصنف كما يلي:

أ- آليات ناتجة من خلال تدخل السلطة النقدية.

ب- آليات ناتجة عن حركات الاسعار أثبتها الاقتصاديين الكلاسيك

ج - آليات ناتجة عن الآثار الداخلية أثبتها التحليل الكينزي.

المراجع :

-أحمد مندور ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990

-فاطمة رحال ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد الدولي ، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2019-2020.

- مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي: أسس نظرية و أساليب تحليلية ، دار الكتب و الوثائق ،بغداد ، 2015.